تطور العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م

محمد عبدالله علي السويدي

الملخص:

تناولت هذه الدراسة التطورات في المواقف والسياسات التركية تجاه إقليم كردستان العراق، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس عام ٢٠٠٣م.

تطرقت الدراسة للعوامل والمحددات المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية تجاه إقليم كردستان العراق بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والسياسية والأمنية.

كما تناولت أثر كل تلك العوامل على الداخل التركي، وعلى علاقات تركيا بالحكومة العراقية المركزية في بغداد.

Abstract:

Since the US occupation of Iraq this study addressed the developments in Turkish attitudes and policies toward the Kurdistan region of Iraq, in March 2003..

It touched on the study of the factors and determinants affecting Turkey's foreign policy towards the Kurdistan region of Iraq with its various dimensions, economic, political and security.

The impact of each of these factors on the Turkish interior also addressed, and Turkey's relations Iraqi central government in Baghdad.

تمهيد:

تطورت علاقات تركيا بإقليم كردستان منذ الحرب الأمريكية على العراق بشكل لافت ومثير للانتباه، حيث عارضت تركيا أثناء الغزو الأمريكي للعراق قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق، وأبدت تحفظات شديدة على ذلك واعتبرته تهديداً لأمنها القومي، وهددت بالتدخل العسكري واجتياح شمال العراق عسكرياً إذا حدث هذا الأمر[i]، وظل الموقف التركي في حالة من الترقب والحذر خلال تلك الفترة إلى أن تبين لها - بعد التعثر الأمريكي في العراق وقبول الأكراد بالدخول ضمن نظام فيدرالي يشمل كل أقاليم العراق، أصبح إقليم كردستان بعده يتمتع بالحكم الذاتي بموجب الدستور العراقي الجديد ٢٠٠٥م - وأن هناك رغبة لدى حكومة الإقليم الجديد الجار الجديد لتركيا للتعاون معها وإقامة علاقة شراكة تخدم الطرفين، كما تبين لها من الناحية العملية النفعية أن المصلحة التركية تقتضي فتح صفحة جديدة من التعاون مع حكومة الإقليم الجديد في أربيل، لضمان تحقيق مصالح اقتصادية حيوية لتركيا، سواء على الجانب التجاري أو في جوانب البناء والإعمار والبنى التحتية ومشاريع النفط والغاز، وكذا في النواحي الأمنية، متمثلة في دعم استراتيجية تركيا لتحقيق السلام مع حزب العمال الكردستاني التركي (P.k.k.) من خلال استغلا النفوذ الذي تتمتع به حكومة كردستان لدى قيادات ذلك الحزب، وكذا حثها على سحب الدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه لهم لمحاربة الحكومة التركية[ii].

مشكلة الدراسة:

وعليه فإن إشكالية الدراسة تدور حول السؤل التالي **" ما مدى التغير في المواقف التركية وسياستها تركيا الخارجية تجاه إقليم كردستان العراق، منذ الاحتلال الأمريكي له في مارس ٢٠٠٣م ."**

أسئلة الدراسة:

تدور الدراسة حول عدد من الأسئلة أهمها ما يلي:

هل لمصالح الاقتصادية لتركيا هي الموجه الأبرز لعلاقاتها مع إقليم كردستان العراق.

ما دور العامل الأمني والمشكلة الكردية الداخلية لتركيا مع حزب العمال الكردستاني التركي في صنع لسياسة تركيا الخارجية تجاه حكومة إقليم كردستان العراق ؟

أهمية الدراسة:

تحتل الدراسة أهمية بالغة تنبع أهميتها من أهمية تركيا في المنطقة كدولة إقليمية فاعلة ومؤثرة في مسار الأحداث في المنطقة، ومن أهمية المشكلة الكردية نفسها كأحد المشاكل المزمنة في المنطقة، وكذا ارتباط المشكلة الكردية بالأمن القومي العربي المتعلق بوحدة وسلامة العراق، والأمن القومي التركي من خلال النزعة الانفصالية لدى أكراد التركي المطالبين بإقامة كيان كردي خاص بهم منفصل عن تركيا الأم، على أساس عرقي، إسوة بأكراد العراق.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على طبيعة التغير في المواقف التركية تجاه حكومة إقليم كردستان العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م.

٢- التعرف على دور العامل الاقتصادي والعامل الأمني في رسم السياسة الخارجية التركية تجاه إقليم كردستان العراق.

منهجية الدراسة:

سيستخدم الباحث منهج تحليل النظم في معالجته لهذه المشكلة ونه الأقدر على التعامل مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية بشقيها الدولي والإقليمي المرتبطة بمسار أحداث المشكلة البحثية، وكذلك المنهج التحليلي الوصفي للاستعانة به في وصف وتحليل سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه الإقليم منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس ٢٠٠٣م.

تقسيم الدراسة:

من هنا سيتم تقسيم هذا البحث الى عدد من المطالب على النحو الاتي:

المطلب الأول: خلفية العلاقات التركية الكردية:

تشكل القضية الكردية هاجساً أمنياً وسياسياً كبيراً وتحدياً صعباً للحكومات التركية المتعاقبة منذ نشأة النزاع المسلح مع الأكراد في منصف ثمانينيات القرن المنصرم حول هذا الموضوع يقول الدكتور معروف البخيت في محاضرة له القاها بمركز الرأي للدراسات بعنوان "الدور التركي والمتغيرات الدولية" بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ إن قضية الأكراد تعتبر حسب البخيت من أهم التحديات التي تواجه تركيا، حيث تتفاوت تقديرات مجموع الأكراد في تركيا ما بين ١٢-١٥ مليوناً أو ما نسبته ١٥-٢٠% من مجمل السكان[iii].

واتسمت السياسات التركية تجاه الاكراد - منذ نشوء الجمهورية - بإنكار الهوية الكردية، وعدم التعامل معهم كأقلية لها خصوصية وحقوق إلا أن قبلت الحكومة التركية الحالية بإجراء حوار مصالحة ومفاوضات سلام معهم ينهي حالة العنف والصراع المسلح والاعتراف بالخصوصية والحقوق الثقافية للأكراد في إطار الدولة التركية الموحدة - وفي سياق الاصلاحات السياسية وفقاً لمعايير كوبنهاجن، الشروط المفروضة على تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي، (الشرط الاولي لإعطاء تركيا موعداً للتفاوض لضمها إلى الاتحاد الاوروبي)، باستصدار قوانين عديدة تمنح الأقليات حقوقاً كانت محرومة منها، ولكن بعضها يواجه مصاعب في التنفيذ، كذلك قدمت الحكومة الحالية مؤخراً، الكثير من المبادرات تجاه اكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني ، لاحتواء الصراع العسكري القائم بين الأكراد والحكومة التركية منذ عقود خلت[iv].

ومن جهة أخرى تدعم دول أوروبية عديدة حقوق الأكراد، وتأخذ بعضها موقفاً متشككاً، بانتظار رؤية مدى جدية الحكومة التركية بتطبيق هذه القوانين الإصلاحية على أرض الواقع.

ونوه البخيت الى أن لإسرائيل علاقات مع الأكراد منذ زمن طويل، وخاصة أكراد شمال العراق، حيث يتواجد في كردستان عناصر أمنية وفنية إسرائيلية يعملون كمستشارين ومدربين، عسكريين وأمنيين لقوات البيشمركة الكردية.[v]

وتشهَد العلاقات بين أكراد العراق وتركيا تحسُّنًا ملحوظًا منذ عام ٢٠٠٧م، لا سيَّما مع سعي الأكراد إلى إحداث توازُن في العلاقات الخارجية العراقية، تعوِّض أو تتصدَّى للنفوذ الإيراني الهائل في بلاد الرافدين، فعلى سبيل المثال وافَقتْ حكومة إقليم كردستان العراق على إسناد عدد كبير من أعمال البِنية التحتيَّة للشركات التركية، وهذا التوجُّه يَحظى بدعم أمريكي واضح، خاصة بعد سقوط بغداد ٢٠٠٣؛ خَشية اندلاع خلاف بين حكومة الإقليم وتركيا.

وعبَّر رئيس الوزراء التركي نوري المالكي عن عدم رضاه عن السلوك التركي التركي تجاه في مقابلة له مع صحيفة "وول ستريت جورنال" حين قال: "نحن نرحِّب بالعلاقات الاقتصادية مع أنقرة، ونحاول دعْمها بشتى السبل، لكن في الوقت نفسه نرفض التدخل التركي في الشؤون الداخلية؛ عبْر دعم أنقرة لشخصيات وكُتَل سياسية عراقية"، وفي مقابل هذه التصريحات اتَّهمت أنقرة المالكيَّ بالطائفية، وبعد هذه الاتهامات بوقت قصير وفي مايو الماضي قام متظاهرون بحرق العلم التركي في البصرة، واعتذرت الحكومة العراقية عن ذلك، لكن هذا الاعتذار لم يُحرِّك ساكنًا في العلاقات المتوترة بين الجانبين.

وبالنسبة للأكراد فإنهم يشكلوا هاجساً قوياً لتركيا ففيها أكثر من نصف أكراد العالم، ويشغلون نصف مساحتها الجغرافية لذا لا يمكن تجاهل دورها المؤثر بقوة في مستقبل الأكراد السياسي ولاسيما في إقليم كردستان العراق الذي تتعامل معه تركيا بواقعية شديدة وحذر كبير كأمر واقع مسيطر عليه، ليس منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م بل منذ العام ١٩٩٢م، حينما تبنى الرئيس التركي آنذاك تورجوت أوزال سياسة الملاذ الأمن للأكراد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، عقب إخراج القوات العراقية من الكويت، وفرض منطقة حظر الطيران في شمال العراق.[vi]

معارضة قيام كيان كردي مستقل:

الموقف التركي تجاه الأكراد واضح، يتمثل في معارضة قيام كيان كردي مستقل على أساس عرقي وقد استمر هذا الموقف كأحد المواقف المبدئية والثابتة للسياسة الخارجية التركية، قبل وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.

وقد عبرت تركيا في مناسبات عديدة ــ على لسان كبار المسؤولين وصناع القرار في الدولة والحكومة التركية، عن هذا الموقف، وناقشه المسؤولون الأتراك مع الأمريكان، أثناء التحضير لغزو العراق وبعده، كأحد الخطوط الحمراء التي قد تدفع تركيا "إلا القيام باجتياح عسكري لكردستان العراق، وبعض المناطق التي تتواجد فيها جاليات تركمانية لحماية مصالح تلك الجاليات.[vii]

ارتبط الموقف التركي من العراق وتعريف المصلحة القومية التركية بعدة اعتبارات:

١- الأمن القومي التركي، والتحرز من أي نشاط عسكري كردي ينطلق من الأراضي العراقية، وبالتالي كان هناك إصرار وإعلان واضح من قبل الأتراك بأنهم سيتدخلون عسكرياً في حالة وجود أي مصدر لتهديد الأمن التركي.

٢- عدم القبول بفكرة تقسيم العراق ووجود دولة كردية في شماله، وأخذ ضمانات من الولايات المتحدة على منع نشوء هذه الدولة، التي إذا قامت قد تكون نواة لدولة كردية كبرى في المنطقة، وستؤدي إلى تفاقم المشكلة الكردية الداخلية.

٣- الأقلية التركمانية في العراق والحرص على حماية مصالحها وحفظ حقوقها، في حين تتعارض الإحصائيات في تحديد نسبة وعدد التركمان العراقيين.

٤- لأطماع الاستراتيجية التركية في منطقة الموصل العراقية الغنية بالنفط والثروات الطبيعية.

٥- سعي الأتراك للحصول على أكبر قدر من المساعدات المالية لتجاوز الآثار السلبية للحرب العراقية على الاقتصاد التركي.

من هنا تلخصت سياسة تركيا تجاه الاكراد في العراق قبل الحرب في تعيين خطوط حمراء لا يمكن السكوت عن تجاوزها، ورتبتها في اولوياتها الاستراتيجية وذلك على النحو لآتي:

أولاً: منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد كردستان التاريخية، تلك التي تشمل شمال العراق، وغرب ايران، وجنوب شرقي تركيا، واعتبار ذلك خطاً أحمر لا يمكن قبوله تحت أي ظرف.

وثانياً: الحيلولة دون إنشاء فيديرالية في العراق بين العرب والأكراد، على أساس عرقي وأيضاً منع قيام منطقة حكم ذاتي على ذاك الأساس للأكراد هناك كخطوة ثالثة، وإن أمكن أيضاً منع الاكراد من دخول كركوك[viii]. وبالتوازي مع هذه المحاذير التركية عملت أنقرة على ترقية التركمان سياسياً وتنظيمياً ليشاركوا في حكم العراق، كما ربطت وتربط علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الموضوع الكردي، من هنا يمكن تصور أن العامل الكردي كان حاضراً بقوة في الحسابات الاستراتيجية لأنقره قبل الحرب على العراق.

غير أن تركيا ومن خلال تعاملها مع الأحداث والمتغيرات التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من زيادة للنفوذ الإيراني اللافت، وكذا التنسيق الأمريكي مع أكراد العراق لإقامة كيان كردي قد يشكل قلقاً للأمن القومي التركي مستقبلاً عملت جاهدة من خلال المرونة السياسية التي يمتاز بها مسؤولو حزب العدالة والتنمية الحاكم على تبني رؤية جديدة للتعامل مع إقليم كردستان العراق، تقوم على التعاون الاقتصادي، للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتمتع بها الإقليم، والتقليل قدر الإمكان من طموحاتهم الاستقلالية وضمان تبعيتهم الاقتصادية لها،[ix] خصوصاً في ظل تعاظم دور الأكراد في العراق بعد احتلاله والإطاحة بنظامه السابق.

ويزيد في النفوذ الكردي والخوف التركي أن الأكراد دخلوا كركوك بعد الحرب، وعينوا محافظاً كردياً لها في تحدٍ واضح للتحذيرات التركية هناك، وقلبوا بالتالي سلّم الأولويات التركي تجاه الموصل والأكراد، ولو أضفنا حادثة خطف

مجموعة من العسكريين الأتراك هناك من قبل القوات الأميركية وإطلاقهم بعد فترة الى هذا السياق، لوجدنا إصراراً اميركياً على منع أنقرة من الحصول على فوائد لم تدفع ثمنها مسبقاً، بل والحرص على تأديب ومعاقبة تركيا على موقفها المعارض للحرب على العراق والرافض نزول القوات الأمريكية على الأراضي التركية، وإشعارها أن موقفها من الحرب لم يكن موفقاً ويكفي للتدليل على خسائر تركيا الاستراتيجية المقارنة بين وجود قواتها الحالي في شمال العراق، حيث يعتبر وجوداً رمزياً من الناحية العسكرية، مقارنة بقدرتها السابقة غير المحدودة على دخول شمال العراق عندما ترى أن ذلك مواتٍ لأهدافها، وهو ما فعلته كثيراً طوال التسعينيات(x).

غير أنه وبعد سقوط العراق تحت الاحتلال الأمريكي تغير وضع الأكراد وأصبحوا في وضع مريح في نزاعهم مع تركيا، نتيجة الامتيازات التي حصلوا عليها من سلطات الاحتلال، فتوسعوا في شمال العراق بدعم أمريكي، وعند تشكيل مجلس الحكم في العراق منحوا نفوذا كبيرا فيه إذ أصبح رئيس دولة العراق زعيم أحد الأجنحة الكردية، وأعطوا وعدا بتحقيق حلم إقامة الدولة الكردية وهوما ترفضه تركيا بشكل قاطع لاعتبارات أمنية تركية بحته، الأمر الذي فطنت اليه تركيا وغيرت من استراتيجية تعاملها مع الكين الجديد في الإقليم بما يخدم مصالحها ويمكنها من التحكم في مسار التطورات هناك وإخراجها بالشكل الذي ترغب فيه، والذي يجنبها مخاطر الاصتدام العنيف مع الكيان الجديد في إقليم كردستان العراق.

المطلب الثاني: أهمية إقليم كردستان لتركيا:

من المهم فهم أهمية كردستان العراق لتركيا وما تمثله من مخاطر تحاول تركيا تجنبها، وفرص يمكن لتركيا أن تستغلها، وتستفيد منها.

١. كردستان العراق هي امتداد للمنطقة الكردية في جنوب شرق تركيا، حيث ترتبط كردستان مع تركيا بخط حدودي بطول ٧٠٠ كيلو متر، يتميز بطبيعة جبلية وعرة، مما يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى كردستان

العراق، لإقامة معسكرات تدريب، ومقرات تصلح كمنطلقات لعمليات عسكرية ضد الجيش التركي. وتقول تركيا إن هناك ٣٥٠٠ مقاتل من مقاتلي حزب العمال الكردستاني يقيمون في معسكرات في كردستان العراق، مما يشكل تهديداً أمنياً لتركيا، وتعويقاً لجهودها في حل المشكلة الكردية داخل حدودها. وبالتالي فهي بحاجة إلى تعاون قادة إقليم كردستان العراق من أجل السيطرة على حزب العمال الكردستاني[xi].

٢. شكلت تجربة الحكم الذاتي في كردستان العراق تحولاً مهماً بالنسبة للقضية الكردية، من جهة إمكانية تكرار ذلك النموذج في المناطق الكردية الأخرى في تركيا وإيران وسوريا، وهو ما أدى إلى إعادة صياغة المشكلة الكردية داخل تركيا ذاتها، والبحث عن حلول جدية لها.

٣. كردستان هي مدخل تركيا إلى العراق، تلعب دوراً مهماً في رسم خريطة العراق الحديث، كجار مهم لتركيا من جهة اتجاه الإقليم إلى مزيد من الاستقلال عن السلطة المركزية في بغداد، والدفع نحو عراق فيدرالي، وهو ما قد يشكل تهديداً مستقبلياً لتركيا، يجب التعامل معه بحذر والتحسب لاحتمالاته بواقعية.

٤. طبيعة تحالفات كردستان العراق مع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى ليست من نسيج المنطقة، الأمر الذى من شأنه أن يثير الاضطراب في المنطقة الحدودية مع إيران، وسوريا، وتركيا، بخصوص العديد من الملفات المهمة، مثل الملف النووي الإيراني.

٥. خطوط البترول والطاقة، حيث تمر العديد من خطوط البترول والغاز إلى تركيا عبر كردستان العراق. فهناك خط كركوك جيهان الذى يعبر منه ربع البترول العراقي عبر تركيا ويمر عبر كردستان العراق، وهناك العديد من خطوط الأنابيب الأخرى المتوقع افتتاحها قريباً وتمر عبر كردستان إلى تركيا، مثل خط أنابيب نابوكو، الذى سيتم من خلاله تصدير الغاز العراقي إلى أوروبا.

٦. احتياطيات البترول والغاز، حيث أن لدى الإقليم نحو ٤٥ مليار برميل من احتياطي النفط، و ٢٠٠ تريليون قدم مكعبه من احتياطي الغاز، وتصدر كردستان مائة ألف برميل بترول يومياً كمرحلة أولى، يتوقع أن تصل إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً من النفط بحلول منتصف عام ٢٠١١م، ومليون برميل يومياً خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣م، وهو ما يوفر مصدراً محتملاً لطاقة رخيصة ومأمونة بالنسبة لتركيا التي تستورد سنوياً ما قيمته ٢٨ مليار دولار من النفط والغاز والفحم من العراق، وإيران، وروسيا، وتركمانستان، وأذربيجان.

٧. إمكانيات استثمارية هائلة في بناء وتعمير كردستان العراق، حيث يعانى اقتصاد الإقليم من هيكل اقتصادي مختل، نظراً لاعتماده بشكل كبير على الصادرات النفطية، وضعف في قطاع الصناعة والزراعة، وهشاشة البنية التحتية، وضعف وقلة خبرة القطاع الخاص الكردي، مما يشكل فرصة هائلة للاستثمارات التركية في جميع المجالات، خاصة الطاقة والتشييد والبناء، بالإضافة إلى الصادرات من المنسوجات والأغذية ومواد البناء. وهو ما يتوافق مع توافر الأموال لحكومة الإقليم، نتيجة لصادرات النفط والغاز الوفيرة[xii].

ويحتاج الإقليم إلى مزيد من الاستثمارات، خصوصا في مجال الصناعات النفطية والطاقة، وتأسيس المصافي لسد الاحتياجات المحلية، إلى جانب الحاجة المتزايدة في قطاع السياحة إلى مزيد من المشاريع الاستراتيجية لنهوضها وتصل نسبة الاستثمارات الأجنبية في إقليم كردستان إلى ١٧ مليار دولار، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في إقليم كردستان العراقي ٢٠% في ٢٠١٠م، وتمثل الاستثمارات التركية النسبة الأعلى والأهم÷ وهو أمر أضاف أهمية وميزة جديدة لتركيا في علاقاتها مع حكومة الإقليم، ومنحها مجالاً أرحب للتعاون والمنافع المتبادلة، عوض تركيا ما فقدته من مصالح اقتصادية جراء تدهور علاقاتها مع الحكومة المركزية في بغداد.[xiii]

المطلب الثالث: العلاقات التجارية بين تركيا وحكومة كردستان العراق:

ترتبط تركيا وحكومة كردستان العراق بعلاقات قوية خصوصاً في المجال الاقتصادي، فتركيا تعد الشريك التجاري الأول والرئيسي لها حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ٨ مليار دولار، كما أن ٨٠% من واردات الإقليم من السلع الاستهلاكية تأتي من تركيا، لدرجة أن اللغة المتداولة في السوق التجارية الكردية - وتحديداً في سوق التجزئة - هي اللغة التركية لكثرة مسميات السلع هناك.

ومن جهة اخرى فقد قامت انقرة بأفضل مساعيها لتحصد ثمار علاقاتها مع الكيان المنبثق، وإحدى الثمار الأكثر اهمية هي المكاسب الاقتصادية. وحوّل هذا الاسلوب إقليم كردستان العراق إلى منطقة استثمارات هائلة للشركات التركية التي وصل عددها إلى قرابة ٩٠٠ شركة بحلول سنة ٢٠١٢م، وارتقت إلى نصف عدد الشركات العاملة في الحكومة الإقليمية الكردية.

والى هذه القائمة، فان المرء يجب ان يضيف اعمالا كبيرة اخرى، مثل المشاريع الثقافية والاجتماعية والتي جعلت الاقليم الكردي مجالاً للنفوذ التركي غير المعلن.[xiv]

وتعطش تركيا للنفط والغاز وفي مقابل الضغوط التي مورست عليها لوقف الاستيراد من إيران، جعلها تسير في طريق صفقة الانبوب المفاجئ التي عقدتها مع الحكومة الاقليمية الكردية في ٢٠ ايار ٢٠١٢م، بدون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، وإذا تم إنجازه، فإن الصفقة التي تضع في التصور بناء أنبوبين للنفط وأنبوب للغاز من إقليم كردستان إلى تركيا، قد يعطي تشجيعاً أكبر للطموحات الكردية نحو الاستقلال.

وقد اعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية تنر يلدز في تلك المناسبة " يجب أن يؤخذ أيضاً بنظر الاعتبار أن تركيا تعتبر بوابة الحكومة الاقليمية الكردية نحو الغرب، وقد فتح قطاع الطاقة الأبواب للتعاون بين إقليم كردستان

وتركيا على مصراعيه، وجعل منها لاعباً رئيسياً في السياسة العراقية، وأضحى لديها الكثير من المكاسب وبخاصة في مجال الغاز الطبيعي، وبدأ بتصدير النفط الخام من الإقليم الى تركيا في منتصف ديسمبر ٢٠١٢م[xv]".

ويرجع البعض تحسن العلاقات بين البلدين على هذا النحو إلى تفاقم الخلافات بين رئس الوزراء العراقي نوري المالكي، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أدوغان بسبب ما أعتبره أدوغان سياسة المالكي الطائفية وملاحقة رموز الطائفة السنية وممثليها في الدولة والحكومة وعلى رأسهم نائب الرئيس طارق الهاشمي، وكذا سوء معاملة الحكومة العراقية للشركات التركية العاملة في العراق، ومضايقتها وعدم منحها تصاريح عمل في العراق، وفرض قيود إدارية وضريبية على الصادرات التجارية الصناعية والزراعية التركية الداخلة إلى العراق، الأمر الذي أثار خشية الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة التوتر الحاصل بين بغداد وأنقرة، والذي قد يؤدي إلى زيادة التقارب بين إيران وحكومة المالكي في العراق، وبالتالي زيادة النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بشكل أوسع والتأثير على الدور التركي،[xvi] إذ قبل الربيع العربي أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق كان هناك توجه أمريكي لتوثيق علاقات تركيا مع حكومة سنية في بغداد، لكنه اصطدم باندفاع إيراني منذ اليوم الأول للاحتلال والتوجه لتثبيت الدعم الطائفة الشيعية هناك للسيطرة على زمام الأمور، وإن كانت تركيا تبني على ماضيها العثماني إلا أن التحرك الإيراني كان أسرع وأقوى في النفوذ والتمدد.

بحكم العداء الذي كان قائماً بين أبناء تلك الطائفة والنظام السابق في العراق أيام أثناء حكم صدام حسين، وعليه فإن فكرة أن رئيس الوزراء المالكي يسعى وراء أجندة موالية للشيعة تدعمها إيران قد كبحت العلاقات التركية مع بغداد ودفعت أنقرة إلى إعادة تقييم موقفها من "حكومة إقليم كردستان". ويعتبر هذا الانعكاس بادرة أمل للأكراد العراقيين الذين يبحثون عن ثقل موازٍ لبغداد، في

الوقت الذي تُقلِّص فيه الولايات المتحدة - التي هي حارسهم في المنطقة - من دورها في تلك البلاد[xvii].

المطلب الرابع: الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق:

لعل أفضل وصف للعلاقة الجديدة بين تركيا وكردستان العراق ما قاله وزير التجارة الخارجية التركي ظافر كاغليان من: "أن التجارة هي مفتاح السياسة، وتطوير علاقاتنا سيسمح بحل مشكلاتنا"، وترجمة هذا الكلام على أرض الواقع تحيلنا إلى لغة الأرقام، فحسب التقارير التركية والكردية بلغ حجم التجارة بين الجانبين خلال العام ٢٠١٣م، نحو ثمانية مليارات دولار، وسط توقعات بأن يصل الرقم خلال العامين المقبلين إلى اثني عشر مليار دولار، وهو رقم ضخم يضع إقليم كردستان في المرتبة الخامسة بين الدول أو الجهات التي تتعامل تركيا معها تجارياً، وهو رقم يفوق حجم التعامل مع سوريا، والكيان الإسرائيلي، والأردن، ولبنان معاً، ويوازي تقريباً حجم التبادل مع إيران[xviii].

وفي الواقع أن هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا التحول الكبير في العلاقات التركية - الكردية العراقية، لعل أهمها[xix]:

١. الرغبة المتبادلة في الاستفادة: فتركيا تسعى للاستفادة من الصعود الكردي في العراق، وتعاظم نفوذ الأكراد ودورهم في صوغ المشهد السياسي العراقي، ومثل هذا الأمر يدخل في الحسابات الإقليمية للدول، والتنافس الخفي والعلني على رسم السياسة العراقية، حيث التنافس التركي - الإيراني في العراق قديم مع اختلاف أسلوب كل طرف. أما الأكراد فيريدون إقامة علاقة قوية مع دولة إقليمية مؤثرة تشكل منفذاً لهم على الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة في ظل العلاقات التاريخية المتينة التي تربط بين تركيا والولايات المتحدة منذ انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢.
٢. السعي التركي الحثيث للإفادة من أكراد العراق في محاربة حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة مع إيران معقلاً

لقواعده العسكرية، وصولاً إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا، وهو أمر يلقى الترحيب من أكراد العراق شرط اعتماد الحل السلمي، وقد ظهر لافتاً السعي التركي في هذا المجال بعد المحادثات التي جرت مؤخراً بين رئيس الاستخبارات التركية هاكان فيدان، وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، والاتفاق على جولة من المحادثات بين الجانب التركي والقيادات العسكرية للحزب خلال شهر نيسان أبريل المقبل في أربيل، برعاية القيادة الكردية في إقليم كردستان.

٣. مظلة الدور الأمريكي، فالولايات المتحدة هي حليف مشترك للجانبين، وكان لها دور بارز في منع تفجر العلاقات بينهما خلال الفترة الماضية، ومن ثم دفعها إلى التنسيق، سواء عبر تشكيل لجنة ثلاثية لمكافحة حزب العمال الكردستاني، وإيجاد حالة من التنسيق المشترك، أو التعاون على مستوى القضايا الإقليمية.

٤. أمام هذا التوافق السياسي يبدو العامل الاقتصادي مغرياً ومنتجاً في الوقت نفسه لحالة من الوئام والدفء في العلاقات بين الجانبين، خصوصا بعد زيارة رئيس إقليم كردستان العراق في حزيران يونيو ٢٠١٠م، وازدياد حركة التعاملات التجارية والاقتصادية بين الطرفين.

٥. تشير التقارير إن هناك أكثر من عشرة آلاف شركة تركية باتت تعمل في كردستان العراق وتقوم بتنفيذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية، ولاسيما الطرق والمطارات والمنشآت السياحية والعقارية، وغير ذلك من المشاريع الاقتصادية والتجارية التي باتت تزدهر في إقليم كردستان العراق، الأمر الذي دفع تركيا الى فتح قنصلية تجارية لها في أربيل وأخرى في السليمانية لتواكب النشاط التجاري والاقتصادي المتنامي في الإقليم، ولا يزال المسؤولون في وزارة الخارجية التركية يقومون بانتظام بزيارات مكوكية إلى أربيل، لإجراء مشاورات مع "حكومة إقليم كردستان" دون أن يتوقفوا لزيارة بغداد، وقد انتقدت حكومة المالكي هذه الزيارات ووصفتها

بأنها "محظورة" واستشاطت غضباً من جراء ما اعتبرته مكيدة ضد الحكومة المركزية. وبدورهم قام مسؤولون في "حكومة إقليم كردستان" بسلسلة من الرحلات إلى تركيا حظيت بتغطية إعلامية مكثفة، الأمر الذي أكد التحول في العلاقات بين الطرفين لغير مصلحة الحكومة المركزية في بغداد.[xx] خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلوا لمدينة كركوك ذات الحساسية العالية في العلاقات التركية العراقية الكردية دون إبلاغ حكومة بغداد الأمر الذي يعد تجاوزاً كبيراً طبيعة العلاقة بين البلدين.[xxi]

المطلب الخامس: التأقلم مع المتغيرات في الإقليم بعد الاحتلال.

التقارب بين الأكراد و تركيا : بعد التطورات التي أحدثتها المتغيرات الجديدة في المنطقة، وبعد أن أصبحت الدولة الكردية في العراق أمراً واقعاً، ساهمت تركيا منذ بداية التسعينيات من خلال منطقة الحظر الجوي التي فرضتها الأمم المتحدة، وقوات التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق في مارس ٢٠٠٣ م، والدور الذي قامت به أمريكا لإقامة الدولة الكردية إرضاء لحلفائها الجدد في المنطقة، ومكافأةً لهم على مواقفهم المساندة للاحتلال، أصبحت تركيا تتعامل بواقعية شديدة مع هذا الأمر، بما يتفق مع مصالحها الأمنية والاقتصادية، من خلال الاعتراف بالكيان الجديد، وفتح أفاق جديدة للتعاون بما يضمن بقاء التغيرات الجديدة في الإقليم تحت نظر تركيا، وكذا الحصول على مكاسب اقتصادية معتبرة في المجالات التجارية والاستثمارية، خصوصاً في مجال البنى التحتية والطاقة التي قد تعوضها عما فقدته في العراق جراء السياسة التي يتبعها المالكي تجاه تركيا، والتي أتسمت بالتوتر الشديد والاستغناء عن خدمات كثير من الشركات التركية، كرد فعل على مواقف الحكومة التركية من الأحداث في العراق التي يتهمها المالكي بالانحياز إلى المكون السني كما أسلفنا.

الحفاظ على المصالح التركية في الإقليم.

أمام هذه المتغيرات اضطرت تركيا لمسايرة الوضع، ودفعت بالأحداث باتجاه إقامة دولة كردية في شمال العراق، بالطريقة التي تواؤم مع مصالحها، ويجعلها تتحكم في تطورات أحداث ولادة الكيان الجديد، واتخاذ خطوات لبناء الثقة بين الطرفين، حيث عملت على زيادة تواجدها الاقتصادي في منطقة كردستان العراق، وأصبحت الشريك التجاري الأول، من خلال زيادة التبادل التجاري مع الدولة الجديدة، وتصدير منتجاتها التجارية الصناعية والزراعية، وكذا إبرام عقود بناء مشاريع البنى التحتية، واستقبلت رئيس إقليم كردستان في أنقرة كرئيس دولة وليس كزعيم عشيرة كما كانت تعامله في السابق وفتحت قنصلية تجارية لها في أربيل.[xxii] وغير ذلك كما سيأتي معنا تفصيلاً.

وأصبح التعامل مع إقليم كردستان أمراً واقعاً، دفعت الظروف، والمتغيرات للتقارب معه، وأهم عاملين ساعدا في التقارب بين أنقرة وأربيل هما:

١. زيادة النفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وإقامة حكومة موالية لها في بغداد، وسعيها الدؤوب لإحداث تغيرات في التركيبة الديموغرافية في العراق، وكذا سعيها لدعم فصيل سياسي بعينه في العراق ، على حساب المكونات الأخرى على الساحة السياسية في العراق.
٢. الإغراءات الكبيرة التي قدمتها حكومة كردستان العراق للحكومة التركية ، مثل منح مشاريع البنى التحتية في الدولة الوليدة للشركات التركية (مطار ت أربيل ، والسليمانية) وكذا إعطاءها امتيازات البحث والتنقيب عن النفط ، وإقامة المشاريع العملاقة الأخرى المرتبطة بها .
٣. دفع واشنطن الطرفين في أنقرة وأربيل نحو مزيد من التقارب ، باعتبارهما حليفين لها وتقاربهما يدفع في اتجاه محاصرة النفوذ الإيراني في العراق بل والمنطقة، ويقلل مخاطر ما يعرف بالهلال الشيعي .
٤. عدم الاستقرار الإقليمي النابع عن ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد أن تفاقمت الأوضاع في سوريا جراء التدخل الإيراني بالدعم الكبير للنظام

السوري حليفه الاستراتيجي، وتدخل أطراف دولية أخرى مؤثرة كروسيا والصين.

٥. اكتشاف تركيا دعماً إيرانياً سورياً لحزب العمال الكردستاني، للقيام بأعمال تخريبية في تركيا ، تركيا ترغب في جذب أربيل، في معركتها مع حزب العمال الكردستاني.

هذا التقارب التركي الكردي يرى كثيرون ـ ومنهم "عوفرا بينغوا " مسؤولة ملف الأكراد في الموساد الإسرائيلي ورئيس مركز موشى ديان للسلام في إسرائيل ـ أنه يضر كثيراً بالعلاقات بين تركيا والعراق، إذ تعتبرها بغداد إهانة لسلطاتها المركزية على الإقليم، وتعدياً على سيادتها الوطنية ، وتجاوزا غير مقبول من تركيا ، كما أنها ترى فيه دعماً ومساندةً للأكراد على تجاوزاً موضوع الفيدرالية إلى ما هو أكبر، أي إقامة دولة مستقلة خصوصاً مع توفر ثروة نفطية كبيرة في الإقليم وامتلاك الإقليم، لنواة جيش مدرب من المقاتلين الأشداء[xxiii]، بل اعتبرت ذلك ازدراءً للحكومة العراقية وشعبها، يزيد من ارتمائها في أحضان إيران.

التقارب التركي الكردي ناتج عن أحداث وتوترات في العلاقات العراقية التركية، سببها زيادة النفوذ الإيراني في العراق، وقيام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالاستقواء بإيران لمحاولة الاستحواذ على السلطة في البلاد، على حساب المكون السني، خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وإصدار حكم باعتقال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي السني ، واتهامه بالإرهاب والحكم عليه بالإعدام، ومنح تركيا له حق اللجوء السياسي ورفض تسليمه، وتوفير الحماية الأمنية الكافية له ولمرافقيه ، واعتباره ضيفاً غالياً ولا يمكن التفريط فيه حسب تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي.[xxiv]

كما أن تركيا رأت في الدولة الكردية الجديدة بديلاً تجارياً مغريا لها يعوضها عن الممارسات التي تتبعها حكومة بغداد ضدها.

والخلاصة: أن تركيا تعاملت في علاقاتها مع الكيان الجديد (حكومة إقليم كردستان العراق) بواقعية عالية ونفعية محضة الأمر الذي عاد عليها بالنفع والمصالح الاقتصادية والأمنية سواء تمثل ذلك في الاستحواذ على أسواق الإقليم وفتحه على مصراعيه أمام المنتجات التركية الزراعية ، والصناعية أو في فتح باب الاستثمار في ربوع مناطق الإقليم الوليد البكر أمام الشركات التركية واستحواذها على مشاريع البنى التحتية الضخمة بما فيها المطارات والطرق والسدود والجامعات، وغيرها من مشاريع البنى التحتية الأساسية التي تؤسس لبناء دولة جديدة، وكذا الاستثمار في مجال الطاقة الواعد خصوصاً في مجال النفط والغاز.

في السياق نفسه ضمنت تركيا لنفسها من خلال تحسين علاقاتها مع حكومة الإقليم مصدراً حيوياً هي في أمس الحاجة اليه لدعم اقتصادها المزدهر المتمثل في الحصول على مصدر رخيص للطاقة عبر تصدير النفط والغاز منا لإقليم عبر أراضيها.

من الناحية السياسية، والأمنية كسبت تركيا كثيراً فيما يتعلق بصراعها مع حزب العمال الكردستاني الكردي التركي، من خلال استخدام علاقاتها الطيبة مع قيادات الإقليم في التقريب بينها وبين قيادات الحزب المتواجدة على أراضي الإقليم ولتي تتمتع بنفوذ وعلاقات حسنة معهم، وإقناعهم بالجلوس مع الحكومة التركية للبحث عن حلول سلمية للمشكلة الكردية والكف عن استخدام العنف.

الحكومة التركية تجد نفسها قد حققت مكسباً كبيراً وبداءة خطوة مهمة في سبيل إغلاق باب سبب لها حالة من القلق والاستنزاف السياسي والاقتصادي والقلق الأمني الكبير على مدار عقود خلت وذلك من خلال ضمانها عدم استمرار الهجمات التي تشنها عناصر الحزب من أراضي الإقليم، والتي أرقت الحكومة التركية كثيراً.

في الجانب الاقتصادي: أصبحت تركيا الشريك التجاري الأول لإقليم كردستان العراق الذي يمثل سوقا رائجاً للمنتجات التركية ويتمتع بوفرة استهلاكية

كونه لازال في المراحل الأولى لإنشاء بنيته ويتمتع بسيولة نقدية عالية كونه من الأقاليم الغنية بالثروة النفطية والغازية، هذا ما يتعلق بالدور التركي تجاه إقليم كردستان العراق والتطورات الناشئة فيه منذ ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مارس ٢٠٠٣م.

فيما يتعلق بعلاقة تركيا بالأكراد حدث تغير كبير في السياسة الخارجية التركية تجاه أكراد العراق رُفعت خلاله الكثير من المحظورات وتبدلت الأولويات التركية وأصبح العامل الاقتصادي والمصالح التركية في مقدمة أولويات التعامل التركي في سياساتها تجاه الإقليم.

المراجع

(i) د. مصطفي جاسم حسين " **الدور الإقليمي التركي تجاه العراق، ٢٠٠٢ - ٢٠١٠م**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢م، ص ص ١٥١-١٧٦.

(ii) شريف نسيم قلتة " **أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على السياسة التركية تجاه اكراد العراق الفترة (من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩)"** مصدر سبق ذكره، ص ١.

(iii) د. معروف البخيت **" محاضرة بعنوان الدور التركي والمتغيرات الاقليمية"** مصدر سبق ذكره، على الرابط، http://alraicenter.com/index.php?option=com-content&view=article&id=246%3A2011-02-17-10-19-23&catid=23%3A-2010&Itemid=1

(iv) اسماعيل ياشا **" تركيا نحو حل المشكلة الكردية "** الجزيرة نت، الخميس ١٦م٥م٢٠١٣، على الرابط، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16/ .

(v) سونر جاغايتاي، وتايلر إهانز **" علاقات تركيا المتغيرة مع العراق تغير العلاقات مع العراق يؤدي الى ضعفها مع بغداد"**

(vi) ناظم يونس عثمان " **الأكراد على طرفي الحدود العربية - التركية، التداعيات السياسية والاجتماعية "** في العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل مصدر سبق ذكرة، ص ١٨٠.

(vii) د. مصطفي جاسم حسين " **الدور الإقليمي التركي تجاه العراق، ٢٠٠٢ _ ٢٠١٠م**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٢م، ص ص ١٥١ _ ١٧٦.

(viii) د. مصطفي جاسم حسين " **الدور الإقليمي التركي تجاه العراق، ٢٠٠٢ - ٢٠١٠م**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢م، ص ص ١٥١-١٧٦.

(ix).د. مصطفى اللباد **" تركيا والعرب شروط التعاون المثمر "** تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة من الباحثين، تحرير محمد عبد العاطي بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠١٠م،ص – ص ٢١١- ٢٢٥.

(x) **توزان صواش ،" تركيا وضرب العراق المطرقة الكردية والسندان الأمريكي،" على الرابط،**

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9

(xi) عبد الحكيم خسروان جوزل **" قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة أربيل بغداد "** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠١٤م، على الرابط،

http://www.dohainstitute.org/release/604c4fb2-c6df-4bdd-9514-506f7157adf7

(xii) تقرير الشرق الأوسط رقم ٣٥ **" العراق تهدئة المخاوف التركية حول الطموحات الكردية "** كانون الثاني ٢٠٠٥م

(xiii) على حسين باكير **" العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية، والتوجهات المستقبلية"** الجزيرة، نت، الأحد ١٨ يناير ٢٠١٥م، على الرابط،

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/201511895950841529.htm

(xiv) نفس المصدر السابق ، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan-up-baghdad-down

(xv) عبد الحكيم خسروان جوزل **" قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة – أربيل ـ بغداد، ٠٦ يناير، ٢٠١٤م"**، على الرابط،

http://www.dohainstitute.org/release/604c4fb2-c6df-4bdd-9514-506f7157adf7

(xvi) محمود الشيخ مطهر **" العلاقات التركية العراقية وفشل العراب الأمريكي "** متوفر على الرابط،

http://www.kurdiu.org/ar/wtard.php?pageid=6793

(xvii) د. دياري صالح مجيد" **كردستان العراق والمحور التركي ـ الخليجي "** موقع ميدل إيست أون لاين على الرابط، Dr.diearrysm-iraqiwriter@yahoo.com

(xviii) نفس المصدر السابق

(xix) خورشيد دلي **" الدوافع التركية من تطوير العلاقة بإقليم كردستان العراق "** مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر ـ العدد١٣٥ـ (ربيع ثانيـ جمادى أولى ١٤٣٤هـ، آذارـ ٢٠١٣ م)، على الرابط،

http://www.wahdaislamyia.org/issues/135/kdali.htm

(٢٠) سونر جاغاياتاي ، وتايلر إيفانر **"علاقات تركيا المتغيرة مع العراق ، تعزيز العلاقات مع العراق يؤدي إلى ضعفها مع بغداد"** على الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-changing-relations-with-iraq-kurdistan -up-baghdad-downxx

(٢١) مايكل نايتس **"التنسيق بين سياسة تركيا بشأن العراق**

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/coordinating

([xxii]) العراق تهدئة المخاوف التركية حول الطموحات الكردية، تقرير الشرق الأوسط رقم ٣٥، مصدر سبق ذكره ، وكذلك تصريحات يشار باكتش أول وزير خارجية في حكومة حزب العدالة والتنمية عند ما سؤل عن إمكانية قيام إدارة ذاتية كردية شمال سوريا، منشورة ، بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٩م، على الرابط،

http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare=15719

([xxiii])عوفرا بينغو ،**" الدور التركي في توليد الدولة الكردية ،"** متوفر على الرابط،

http://www.kaldaya.net/2012/News/06/Jun21_A4_IraqNews.html

(٢٤) سونرجا جا غا يتاي وتايلر إيفاتر " **علاقة تركيا المتغيرة مع العراق** المصدر السابق.